

© STJ

# سوريا: نهب محاصيل زراعية واستيلاء على أراضي في منطقة "نبع السلام"

## سوريا: نهب محاصيل زراعية واستيلاء على أراضي في منطقة "نبع السلام"

تقرير مشترك يوثق 18 عملية نهب محاصيل زراعية واستيلاء على أراضي زراعية قام بها عناصر من "الجيش الوطني/المعارض" في منطقتي رأس العين/سري كانيه وتل أبيض، خلال الفترة الممتدة بين شهري نيسان/أبريل وآب/أغسطس 2020

## حول المنظمتين الشريكتين

### 1. رابطة تآزر - Hevdestî

نشأت فكرة تأسيس "تآزر - Hevdestî" عقب الاجتياح العسكري التركي لمناطق في شمال شرق سوريا (تل أبيض ورأس العين/سري كانييه) خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر 2019. حيث اجتمع عدد من الناشطين والناشطات السوريين/ات، على مدار الأشهر التالية للعملية وبدأوا بالتفكير سوية عن خطوات عملية يمكن أن تضمن حفظ وصور حقوق جميع السكان الذين عانوا من ويلات "نبع السلام"، من أجل التشبيك والتنسيق فيما بينهم، ومع آخرين.

أفضت النقاشات إلى قناعة المؤسسين إلى أن الخطوة الأولى تبدأ بضمان أن يتم توثيق جميع انتهاكات حقوق الإنسان، وحفظ الأدلة والوثائق والشهادات؛ إسهاماً في عمليات المحاسبة والتعويض وكشف الحقيقة، واستكمالاً لجهود منظمات سورية محلية مشابهة بدأت خلال سنوات النزاع في مناطق سورية أخرى، وذلك كنوع من الإسهام في بناء السردية السورية الجامعة.



### 2. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة:

انطلاقاً من قناعة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بأنّ التنوع والتعدد الذي اتسمت به سوريا على مرّ التاريخ هو نعمة للبلاد، فإنّ فريقنا من باحثين ومتطوعين يعمل بتفانٍ للكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في سوريا بغض النظر عن الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة تعرضت لها، وذلك بهدف تعزيز مبدأ الشمولية وضمان تمثيل المنظمة لكافة فئات الشعب السوري والتأكد من تمتع الجميع بكامل حقوقهم.

## ملخص تنفيذي:

يوثق هذا التقرير 12 عملية سلب ومصادرة لمحصول الحبوب في منطقة "نبع السلام" و 6 عمليات استيلاء/وضع يد باستخدام القوة على أراضي زراعية خلال الفترة الزمنية الواقعة ما بين شهري نيسان/أبريل وآب/أغسطس 2020.

وقد كانت المحاصيل التي تم الاستيلاء عليها متنوعة ما بين محصول القمح والشعير والذرة المزروعة على أرض تجاوزت مساحتها ألفي دونم في منطقة تل أبيض، و 15 ألف دونم في منطقة رأس العين/سري كانيه وذلك من قبل 6 فصائل أساسية منضوية في الجيش الوطني المعارض وهي:

1. فرقة السلطان مراد. 2. فرقة الحمزة. 3. لواء صقور الشمال. 4. أحرار الشرقية. 5. فرقة المعتصم. 6. الفرقة 20 التابعة لفيلق الشام.

طالت تلك الانتهاكات مالكين من خلفيات دينية وإثنية متنوعة، فبالإضافة إلى نهب محاصيل الكرد والعرب في المنطقة، تم توثيق عمليات "وضع يد" على أرض تعود ملكيتها لمواطنين من الديانة المسيحية (بعضهم من السريان) وأفراداً من الأقلية الأيزيدية، وجميع الفئات المستهدفة هم من السكان الأصليين في المنطقة.

أفادت الشهادات والمعلومات التي حصلت عليها "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" أيضاً، بأن جزءاً كبيراً من هذه المحاصيل المنهوبة تم بيعها إلى تركيا عبر مكتب المحاصيل التركي TMO أو ما يعرف بالتركية باسم ( Toprak Mahsulleri Ofisi) بشكل مباشر؛ إما عبر قادة فصائل أو عبر شركة "السنابل" التي يديرها فصيل "الجبهة الشامية"، التي تحتكر بشكل شبه كامل عملية تسويق وبيع المحصول إلى تركيا في منطقة تل أبيض خصوصاً إلى جانب الفرع/المكتب الجديد الذي افتتحه مكتب المحاصيل التركي في مدينة رأس العين مؤخراً.

## خلفية:

إبان انتهاء العملية العسكرية المسماة "نبع السلام" في المنطقة التي انسحبت منها قوات التحالف الدولي لمحاربة تنظيم "داعش" بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وخضوع المنطقة الممتدة من رأس العين/سري كانيه إلى تل أبيض، لسيطرة الجيش التركي، تقاسمت فصائل "الجيش الوطني" مناطق النفوذ فيها، حيث انتشرت فصائل: "الجبهة الشامية" و "فيلق المجد" و "أحرار الشرقية" في منطقة تل أبيض، في حين انتشرت "فرقة السلطان مراد" و "فرقة الحمزة/الحمزات" بشكل أساسي في منطقة رأس العين/سري كانيه، مع تواجد وانتشار أقل لفصائل أخرى منها "جيش الإسلام" و "فيلق الرحمن" و "لواء صقور الشمال" و "فرقة المعتصم" و "الفرقة 20" التي تنضوي/تتبع إلى "الفيلق الثاني" في الجيش الوطني السوري المعارض/الحكومة السورية المؤقتة.

عمدت الفصائل المدعومة من تركيا بشكل مباشر إلى ارتكاب العديد من الانتهاكات بحق سكان المنطقة تنوعت بين الاعتقال التعسفي والاستيلاء على المنازل والمحال التجارية، علاوة على عمليات نهب واستيلاء على ممتلكات ومباني عامة بما فيها الاستيلاء على مخزون الحبوب الاستراتيجي في المنطقة وبيع قسم منه إلى تركيا، حيث سبق أن أعدت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة العديد من التقارير التي توثق جزءاً من الانتهاكات التي ارتكبتها تلك الفصائل في منطقتي تل أبيض ورأس العين/سري كانيه.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> للمزيد انظر: بعد "نبع السلام": الاستيلاء على آلاف الأطنان من الحبوب بوصفها "غنائم حرب". سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. 22 حزيران/يونيو 2020. (آخر زيارة للرابط: 27 كانون الثاني/يناير 2021). <https://stj-sy.org/ar/%d8%a8%d8%b9%d8%af->



## منهجية:

استندت "رابطة تآزر - Hevdestî" ومنظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" في تقريرها هذا على أكثر من 19 مقابلة وشهادة حصلت عليها من مالكي الأراضي المتضررين أنفسهم أو أحد أقربائهم من الدرجة الأولى، إضافة إلى شهادات من عناصر في الجيش الوطني وناشطين محليين ومعلومات جمعها وتحقق منها الباحثون الميدانيون لدى "سوريون" و"تآزر" كما تحدثت مع أحد القادة المسؤولين في الجيش الوطني المعارض والذي لم ينكر أو ينفي وقوع مثل هذه الحوادث.

وتم إجراء المقابلات مع الشهود بعضها بشكل شخصي والبعض الآخر عبر الانترنت خلال الفترة الواقعة ما بين 20 نيسان/أبريل 2020 ونهاية كانون الأول/ديسمبر 2020.

## أولاً: عمليات النهب في منطقة رأس العين: الاستيلاء على الموسم/المحاصيل:

وثقت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" و "رابطة تآزر" وقوع 9 عمليات نهب وسلب لمحاصيل زراعية تنوعت بين القمح والشعير والذرة، كما تم توثيق ثلاث عمليات استيلاء/وضع اليد بالقوة على أراضي زراعية تعود ملكيتها لعائلتين أكراد وأخرى مسيحية، وذلك خلال أشهر نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيو 2020.

أيضاً في حالات أخرى، عمدت بعض الفصائل إلى إجبار المالكين على دفع رشاي/غرامات/تعويض للفصيل المسيطر مقابل السماح لمالك الأرض بزراعة أرضه أو حصاد محصوله، وفي بعض الحالات تم إجبار مستأجري الأراضي على دفع الإيجار للفصيل عوضاً عن مالك الأرض الأساسي المقيم خارج البلاد.

### 1. عمليات نهب المحاصيل الزراعية:

بحسب الشهادات التي جمعتها سوريون من أجل الحقيقة والعدالة فقد تم نهب محاصيل زراعية من أراضي تزيد مساحتها عن 15 ألف دونم معظمها مزروع بالقمح إضافة إلى الشعير والبطيخ والذرة القطن، وتمت عمليات السلب والنهب هذه في 16 قرية في ريف رأس العين/سري كانيه.

أ. تحدثت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة مع "هاني كمال"، وهو نازح كردي من رأس العين/سري كانيه، مقيم في مدينة الدرباسية حالياً ويبلغ من العمر (27 عاماً)، والذي قال إن فصائل من الجيش الوطني نهبت محصوله من القمح في قرية "بئر أبو جلود" غربي المدينة، وسرد الحادثة قائلاً:

"أخبرني الفلاح الذي وكلته ليشرف على حصاد المحصول، أن المسلحين الذين يسيطرون على القرية، ولا أعرف تحديداً إلى أي فصيل أو جماعة ينتمون، لم يسمحوا له بحصاد المحصول، قبل أن يقوم الفصيل نفسه بحصاده والاستيلاء عليه، بذريعة أنني اتعامل مع الإدارة الذاتية".

وأوضح "كمال" أنه سبق أن كان قد تم نهب محصوله في قرية "بوغة" في الريف الغربي لرأس العين/سري كانيه أيضاً، إذ كان أحد الفصائل قد قام بالاستيلاء على محصوله من القطن عقب الانتهاء من عملية الحصاد، خلال تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أي عقب شهر واحد من عملية "نبع السلام"، وتحدث حول ذلك قائلاً:

"كنا قد زرنا 130 دوغماً من القطن في قرية "بوغة"، وقد عاد شريكي إلى القرية واستأجر عمالاً لحصاد المحصول، بعد أن سمح له "جيش الإسلام" الذي كان يسيطر على تلك المنطقة بذلك، لكن بعد الانتهاء

من عملية الحصاد، وقبل أن نقوم بنقل المحصول، الذي بلغ 170 كيساً، قام مسلحون يتبعون للفرقة 20 التابعة لفيلق الشام بالاستيلاء عليه، وطردهوا شريكي من الأرض".

واختتم المصدر حديثه بالقول:

"عقب انتهاء عملية "نبع السلام" سرقت فصائل المعارضة السورية من مستودعات تعود ملكيتها لي وأحد شركائي في قريتي (مختلة) و (بوغة) غربي رأس العين/سري كانيه، نتاج محصول البطيخ، الذي كنا قد جنيناه حديثاً، وكان يبلغ نحو 10 أطنان، ونحو 20 طناً من بذار القمح، و5 أطنان من السماد، و25 ألف لتر من مادة "المازوت" وخزانات الوقود، بالإضافة لمولدة الكهرباء."

ب. وفي حادثة أخرى، قال "ماجد درويش" (40 عاماً) وهو نازح كردي من رأس العين/سري كانيه، مقيم حالياً في مدينة الحسكة، لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة أن "فرقة المعتصم" قامت بالإستيلاء على أرض عائلته الزراعية بالقرب من قرية "**الداودية**" شرقي رأس العين/سري كانيه، التي أنشأ فيها الجيش التركي قاعدة عسكرية، وسرد الحادثة قائلاً:

"عقب نبع السلام، ذهب أخي إلى رأس العين/سري كانيه لتفقد أرضنا وممتلكاتنا، لكنه لم يتمكن من الوصول إلى الأرض الواقعة شرقي قرية الداودية، لأن الطريق إليها يمر بجانب القاعدة العسكرية التركية، إذ منع أخي من متابعة الطريق، لكنه قابل مسلحاً في فرقة المعتصم، أخبره أنهم قد وضعوا يدهم على الأرض وقاموا بحراستها وزراعتها، وطلب من أخي أن يرحل مهدداً إياه بالاعتقال إذا فكر بالعودة مجدداً".

وتبلغ مساحة أرض عائلة "درويش" الزراعية ألف دونم، كان جزء منها مزروع بمحصول القطن الآيل للحصاد، الذي استولت عليه أيضاً "فرقة المعتصم"، إلى جانب سرقته لمعدات ومستلزمات العملية الزراعية، ومخازن الحبوب والسماد، بالإضافة إلى الوقود، وفق ما يسرد "ماجد درويش" الذي نزع مع عائلته تحت وابل من القذائف أثناء الهجوم العسكري التركي على شمال شرقي سوريا.

"عقب نزوحنا القسري، سمعنا من جيراننا في القرى المجاورة أن فرقة المعتصم قامت بجني محصول القطن، والذي كانت تزيد المساحات المزروعة به عن 210 دونم، فضلاً عن سرقته لمحرك بئر المياه، وخزان وقود فيه 7 آلاف لتر من مادة المازوت، و 8 أطنان من السماد، و 15 طناً من البذار المخزنة في مستودعات الحبوب التابعة للأرض، بالإضافة إلى مستودع مليء بالمعدات الزراعية والخردوات".

وبحسب الشاهد فأن مسلحاً من فرقة المعتصم اطلق على نفسه بـ "أبو حسن" عرض على أخيه أن يدفع للفرقة أجراً سنوياً، مقابل سماحها له بزراعة أرضه مجدداً، الأمر الذي رفضه الأخير، ليعود أدراجه خائباً.

ت. كذلك، قال نازح آخر (من أيزيدي مدينة رأس العين/سري كانيه ويبلغ من العمر 36 عاماً)، ومقيم حالياً في مدينة "عامودا"، في حديثه مع الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، إن فصائل من "الجيش الوطني المعارض" استولت على نحو 1000 هكتار (ما يعادل 10 آلاف دونم) من المساحات المزروعة بالقمح والشعير، تعود ملكيتها لمزارعين إيزيديين في قرى (**جان تمر** و**شكرية** و**تل صخر** و**الأسدية**) التابعة لرأس العين/سري كانيه.

وأضاف الشاهد أن ممتلكاتهم الخاصة أيضاً تعرضت للسرقة وتم الاستيلاء عليها من قبل عناصر "لواء صقور الشمال" الذي يتبع لفيلق الثاني في "الجيش الوطني السوري"، وتابع حديثه في هذا الصدد قائلاً:

"سرق مسلحو تلك الجماعة من قرى ومزارع الأيزيديين أكثر من 100 طن من بذار القمح، و200 ألف لتر من المحروقات، ونحو 1000 دونم من محصول القطن، الذي قاموا بجنيه عقب نزوحنا، فضلاً عن سرقة جميع الآليات والمعدات الزراعية التي تركناها خلفنا".

وبحسب المصدر فإن عدد العائلات الأيزيدية في رأس العين/سري كانيه قبل عملية "نبع السلام" كان يبلغ 55 عائلة، يقطن أفرادها في حي "زرادشت" في مدينة رأس العين وقرى (شكرية وتل صخر وجان تمر ووالأسدية) في ريفها، لكن معظمهم نزحوا عن ديارهم.

ث. وفي حادثة رابعة، قال الصحفي الكردي السوري "محي الدين عيسو" المقيم في ألمانيا لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، إنه تم الاستيلاء على أراضي زراعية تعود ملكيتها لعائلته في قرى (بعيرير وعنيق الهوى) شرقي رأس العين/سري كانيه، وقام الفصيل المسيطر في المنطقة بإعطاء الأرض لأشخاص موالين للفصيل لزراعتها لصالحهم، وتابع حديثه قائلاً:

"لدينا أرض زراعية في قرية "بعيرير" تبلغ مساحتها 200 دونم، وأخرى في قرية "عنيق الهوى" تبلغ مساحتها 250 دونم، وقد علمنا أن شخصاً من ادلب قام بزراعة أرضنا بتوجيه من فصائل المعارضة، فتواصل معه شقيقي ليدعوه إلى اعتبار ذلك بمثابة استثمار أو عقد إيجار، ومنحنا نسبة 20% من المحصول، وقد وافق على ذلك في البداية، لكنه أبلغنا فيما بعد أن الفصائل طلبت منه أن يمنحها هي تلك النسبة، رافضةً أن نحصل على أي نسبة".

من الجدير بالذكر أنّ منزل عائلة الصحفي "محي الدين عيسو" كان قد تعرّض للاستيلاء من قبل "المجلس المحلي لمدينة رأس العين" والمشكّل من قبل تركيا، وتمّ تحويله من قبل هيئة الإغاثة الإنسانية iHH إلى "معاهد لتعليم القرآن"<sup>2</sup>.

ج. وفي حادثة خامسة، وتحديدًا في قريتي "البوغة ومختلة" في الريف الغربي لرأس العين/سري كانيه، قام فصيلاً "شهداء بدر" و"الفرقة 20" بالاستيلاء على محاصيل زراعية تعود ملكيتهما لشخص واحد، حيث تحدث الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة مع مالك الأرض "أبو جوان" والذي قال:

"كان لدينا في قرية مختلة أرضاً مساحتها 275 دوماً، زرنا منها 175 دوماً بالقطن و100 دوماً بالجبس/البطيخ، وفي قرية البوغة أملك أرضاً تبلغ مساحتها 200 دوماً زرعت 125 منها بالقطن و75 بالبذر، عندما حان موعد الحصاد، توجهنا للأراضي وكان الفصيل المسيطر هو فصيل شهداء بدر وله مقر في القرية ويقوده هناك شخص يدعى أبو حسن، قالوا لنا أنه لا مشكلة ونستطيع العمل كما نريد وبالفعل قمنا بالحصاد وجهنا المحصول كاملاً في الأكياس وقبل عملية نقل المحصول، جاءت مجموعة من الفصيل نحو 20 عنصراً قالوا لنا أن نغادر فوراً دون أن نأخذ معنا أي شيء وأن المحصول أصبح لهم".

وتابع الشاهد:

<sup>2</sup> رأس العين: هيئة الإغاثة الإنسانية iHH تحوّل منزلين إلى "معاهد لتعليم القرآن" بعد الاستيلاء عليهما. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. 11 آب/أغسطس 2020. (آخر زيارة للرابط: 27 كانون الثاني/يناير 2021). <https://stj-sy.org/ar/%d8%b1%d8%a3%d8%b3-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%8a%d9%86-%d9%87%d9%8a%d8%a6%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%ba%d8%a7%d8%ab%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%86%d8%b3%d8%a7%d9%86%d9%8a%d8%a9-ihh-%d8%aa%d8%ad%d9%88>

"بعد أن غادر فصيل شهداء بدر المنطقة وجاء مكانه فصيل جديد وهو الفرقة 20 يقودها شخص يدعى أبو جمو، أخبرناهم أننا نريد أن نزرع الأراضي بالشعير وسمحوا لنا بذلك دون أي اعتراض أو مشكلة، وعندما حان موعد الحصاد لم يسمحوا لنا مرة أخرى بحصاد المحصول وطرّدونا من أرضنا، وعندما اعترضنا عليهم قاموا باعتقال صديق لي كان موجوداً معي واحتجزوه في مقر الشرطة العسكرية في مدينة رأس العين، وأطلقوا سراحه بعد عدة ساعات، كانت عملية الاعتقال لتخويفنا، بعد ذلك تركنا المنطقة بالكامل".

كما قالت مصادر أهلية في بلدة مبروكة بريف رأس العين/سري كانيه للباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة، إن فرقة السلطان مراد التابعة للجيش الوطني السوري استولت على نحو 300 طن من القمح بشكل تعسفي وتحت تهديد السلاح من ثلاث مزارع في ريف بلدة مبروكة وقامت باعتقال أصحاب الأراضي والعمال فيها. وأضافت المصادر:

"قامت كتبية ميماتي باش الأمنية/التابعة لفرقة السلطان مراد- بقيادة أبو البراء الإدلبي وأبو الوليد، بعمليات دهم للأراضي الزراعية في ريف بلدة مبروكة بغرض الاستيلاء على محصول القمح الذي بدأ المزارعون بحصده في شهر أيار/مايو 2020، حيث قامت الكتبية باقتحام أراضي زراعية يملكها "أسامة المحمد بن عبدالله" و "نزار الطحري" واستولوا على 300 طن من القمح المحصود تحت تهديد السلاح بحجة أن أصحابها يتعاملون مع قوات سوريا الديمقراطية، كما قامت باعتقال أسامة المحمد وشقيقه أسعد وأبناء المدعو نزار وهما عدي ويزن إضافة إلى 13 عاملاً كانوا يقومون بتحميل المحصول، وجرى الإفراج عنهم جميعاً بعدما انتهت الكتبية من نقل المحصول إلى شركة السنابل التابعة للجهة الشامية أحد فصائل الجيش الوطني".

أيضاً، تحدث الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة مع قريب من الدرجة الثانية لأحد المتضررين الذين استولى الجيش الوطني على أراضيهم في رأس العين/سري كانيه وطلب عدم نشر اسمه. وقال المصدر/الشاهد إن "خاله يملك أرضاً مساحتها 100 دونم مزروعة بالقمح على أطراف مدينة رأس العين/سري كانيه وكان لديه بجانبها منشأة يضع فيها براميل مازوت وخران يحوي 6 آلاف لتر من المازوت أيضاً، ومولدة كهرباء سعرها 4 ملايين ليرة سورية، حيث تم الاستيلاء على ممتلكاته جميعاً من قبل فصيل "أحرار الشرقية" الذي قام بحصاد محصول القمح واستولى عليه".

وأضاف المصدر:

"أن خاله طلب وساطات من شيوخ عشائر ووجهاء في رأس العين حيث تمكن بعد تلك الوساطات من إعادة شراء معداته التي سرقها الفصيل، لكنه لم يستطع إرجاع محصول القمح".

كذلك، رصد الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة قيام فصائل من الجيش الوطني بنهب محاصيل عدة تعود ملكيتها لعائلة مسيحية، وتتوزع معظم أراضي المسيحيين الزراعية في قرى "عباه وتل بيدر ولوذي" في الريف الشرقي لمدينة رأس العين/سري كانيه.

ووفقاً للمعلومات التي تم جمعها من المنطقة فإن عدداً قليلاً فقط من المسيحيين يقومون بزراعة أراضيهم بأنفسهم، بينما يلجأ معظمهم إلى تأجير أراضيهم لمزارعين أو فلاحين آخرين مقابل الحصول على نسبة من المحصول، حيث قامت مجموعات تتبع لفصيل "السلطان مراد" بنهب محاصيل عدد من المسيحيين في قرية "عباه" شرقي رأس العين/سري كانيه: وقال أحد الناشطين المحليين في شهادته حول ذلك:

"قاموا بالاستيلاء على الأراضي الزراعية التي تعود ملكيتها لـ "ابراهيم جرجس" السرياني، والبالغة مساحتها 600 دونم، إذ كان قد زرع نصفها بالقمح، لكن انطلاق العملية العسكرية التزكية لم يسعفه لزراعة النصف الآخر، بعدها استولت كتبية تابعة لفرقة "السلطان مراد" على الأرض وسرقت معداته الزراعية، وكمية البذار المتبقية في المستودع، وأخيراً قامت بحصاد محصول القمح والاستيلاء عليه".

وبحسب الشاهد فإن تلك الجماعة قد استولت أيضاً على الأراضي العائدة ملكيتها لـ "الياس جرجس وموسى جرجس" المغتربين خارج البلاد، والبالغة مساحتها نحو (1000) دونم تقع في قرية "عباه" شرقي رأس العين/سري كانيه، والتي كانت مؤجرة لمزارعين كُرد، قبل أن يتم الاستيلاء عليها.



صورة رقم (2) - خارطة تُظهر القرى التي تمّ الاستيلاء على المحاصيل فيها.

## ثانياً: عمليات الاستيلاء على الأراضي:

أ. استولت جماعة تابعة لـ "الجيش الوطني السوري" على أرض زراعية تعود ملكيتها للنازح "أيمن داوود" في قرية "بئر نوح" (7 كم جنوب شرقي رأس العين/سري كانيه)، وقامت بإستثمار الأرض وسرقة معدات ومستلزمات العملية الزراعية، قبل أن تقوم بتأجير الأرض لأشخاص مقربين منها.

وقال "داوود" (28 عاماً)، والمقيم حالياً مع عائلته في مدينة القامشلي/قامشلو لـ سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، إن مجموعة مسلحة تتبع لفرقة "السلطان مراد" استولت على أرضه الزراعية البالغة مساحتها 150 هكتاراً (ما يعادل 1500 دونم)، وتابع حديثه:

"قاموا بسرقة آلياتنا الزراعية، و 460 كيساً من الشعير، و 8 طن من بذار القمح، و 3 طن من السماد، و 100 برميل من المازوت وغطاسي مياه من الآبار، ومحولات الكهرباء، بالإضافة إلى مرشات رذاذ تقدر قيمتها بنحو 20 ألف دولار أمريكي".

وبحسب المزارع الكردي، فإن مسلحي الفصائل منعوا فلاحه من العمل في الأرض، وقاموا هم باستثمار الأرض وزراعتها لصالحهم، بذريعة أن مالکها موالي للإدارة الذاتية، وتحدث عن ذلك قائلاً:

"أخبرني فلاحني الذي طُرد من الأرض، أن فرقة السلطان مراد قامت بزراعة الأرض بعللاً بالقمح، وقامت بحصاد المحصول في أيار/مايو 2020، وبيعه إلى مؤسسة TMO التركية، قبل أن تقوم بتأجير الأرض إلى أشخاص مقربين منها، ولم يتسن لي معرفة من هم، لكن علمت أنهم قاموا بزراعتها بعللاً أيضاً في تشرين الثاني/نوفمبر 2020".

وكشف "أيمن داوود" عن تعرض فلاحه "محمد الموسى" واثنين من أبنائه "عبد العزيز وعلاء الدين" للاعتقال من قبل "الجيش الوطني السوري"، بتاريخ 27 أيلول/سبتمبر 2020، بتهمة التعامل مع قوات سوريا الديمقراطية، مؤكداً أن مصيرهم لا يزال مجهولاً.



صورة رقم (3).



صورة رقم (3) و (4) - صور خاصة بسوريون من أجل الحقيقة والعدالة تظهر الأرض الزراعية العائدة ملكيتها للنازح "أيمن داوود" قرية "بئر نوح" (7 كم جنوب شرقي رأس العين/سري كانيه)، وقد التقت قبيل عملية "نبع السلام" التركية. مصدر الصور: الشاهد "أيمن داوود".

ب. في حادثة أخرى، تحدث "كيوان" (اسم مستعار) للباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة عن استيلاء مجموعة من عناصر فصيل "أحرار الشرقية" على أرض ومنزل تعود ملكيتها لأحد الأشخاص الكرد المقربين من الشاهد، والذي نقل عن مالك الأرض ما حدث معه قائلاً:

"قام مالك الأرض بالتوجه إلى أرضه ومنزله اللذان يقعان على بعد 1 كم فقط من الحدود التركية، وعندما دخل المنزل لحق به أكثر من عشرين عنصراً وطلبوا منه مغادرة المنزل فأخبرهم أنه منزله وأنه جاء لحصاد أرضه والتي مساحتها نحو 175 دونم مزروعة بالقمح، وطلب منه العناصر عدم إحضار حصادات وقاموا هم بحصد الأرض بواسطة حصادات تركية بعد أن اتفقوا معه على مبلغ معين كأجرة للحصاد، وبعد عدة أيام عندما انتهى حصاد الأرض وتم وضع المحصول في أكياس قام العناصر بإعطاء مالك الأرض مبلغ 320 ألف ليرة سورية وطلبوا منه مغادرة المكان وعدم العودة مطلقاً وأخذوا المحصول".

وأضاف الشاهد (كيوان) أن مالك الأرض تمكن من التعرف على هوية ثلاثة عناصر من العناصر الذين كانوا متواجدين في منزله، ولكنه رفض الكشف عن معلومات إضافية خوفاً من الملاحقة والانتقام.

ت. كذلك، قال الشاهد اسماعيل بوظان 65 عاماً، إن فصائل من الجيش الوطني حاولوا مراراً الاستيلاء على أرضه الزراعية التي تبلغ مساحتها نحو 1000 دونم، والواقعة في قرية الأسدية جنوب مدينة رأس العين/سري كانيه، وفي المحصلة استولى عليها عناصر تابعون للفرقة 20 التابعة لفيلق الشام. وأضاف بوظان:

"بداية حاولت فرقة السلطان مراد الاستيلاء على المزرعة وسرقوا بعض الكميات من الشعير، ومن ثم تدخل وجهاء العشائر وأعاد الفصيل الشعير لي. وبعدها قام مسلحون من جيش الإسلام بمهاجمة المزرعة والمغادرة، وأخيراً اقتحمها مسلحون تابعون للفرقة 20 بقيادة شخص يدعى "أبو جمو" حيث كان يريد الاستيلاء على المنزل والمحصول لكنه غادر أيضاً، وعندما بدأت بحصد المحاصيل المزروعة عادت الفرقة 20 واستولت على 8 طن من البذار ثمنهم نحو 8 ملايين ليرة سورية، و 170 كيس/جوال من القطن ثمنهم 7 ملايين ليرة". وتابع:

"ذهبت لمقرهم وتحدثت إليهم مطالباً بإعادة المسروقات، فقالوا لي ليس لك حق عندنا، واستدنت بعض النقود وقمت بزراعة الأرض بالقمح فجلبوا حصادات وحصدوا المحصول كاملاً واستولوا عليه، كما سرقوا مضختي مياه ومازوت بقيمة 10 آلاف دولار أمريكي".

وأردف:

"تقدمت بشكوى للشرطة العسكرية والمدنية والمجلس المحلي في رأس العين لكن لم يتخذوا أي خطوات لاستعادة حقوقي". وهو ما حصل على عكس شهادة أدلى مسؤول في الجيش الوطني.

هنا تجدر الإشارة إلى المقابلة التي أجراها فريق عمل سوريون من أجل الحقيقة والعدالة مع المتحدث الرسمي باسم الجيش الوطني المعارض الرائد "يوسف الحمود" والذي قال ما يلي:

"إن الآلية المتبعة في هذا الأمر (الشكاوي) هي توجه المظلوم أو صاحب الحق إلى الشرطة العسكرية والقضاء العسكري في المنطقة وتقديم دعوى وهناك يتم متابعة القضية من قبل القضاء العسكري والشرطة المدنية، ويتم اتخاذ الإجراءات المناسبة، يستطيع الأهالي المطالبة بحقوقهم وأراضيهم أيضاً عبر المجلس المحلي والتواصل مع مسؤولين في الجيش الوطني، وهناك جهات أخرى يمكن أن يتوجهوا لها بحال لم يحصلوا على نتيجة".

### ثالثاً: عمليات النهب في منطقة تل أبيض:

قامت فصائل الجيش الوطني السوري المتواجدة في منطقة تل أبيض شمال الرقة بالاستيلاء على 3 أراضي زراعية مع محصولها كاملاً، وفي إحدى الحالات المذكورة قام فصيل "السلطان مراد" بإجبار مالكي الأرض على التوقيع على أوراق بيع قطعي للأرض من المالك لقائد في الفصيل المذكور.

في "قرية قصاب" جنوبي بلدة تل أبيض، قام فصيل "أحرار الشرقية" بنهب محصول أرض هناك ووضع يده عليها وتبلغ مساحتها حوالي 80 دونماً، حيث قال الشاهد (ع. ج) للباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة ما يلي:

"إن مجموعة مسلحة يقودها شخص يدعى (أحمد الهايس) تابعة لفصيل أحرار الشرقية، قدمت إلى مزرعتنا الواقعة في قرية قصاب جنوب تل أبيض والتي كانت مزروعة حينها بالقمح، وأخبرونا أن الأرض

ملئمة بالألغام التي تحتاج إلى الإزالة، رغم أننا كنا قد حصدنا محصول الذرة منها بعد سيطرة الجيش الوطني على المنطقة، ولم يكن فيها أي لغم.

وتابع الشاهد:

"جاءوا في اليوم التالي وطلبوا منا 300 ألف ليرة لإزالة الألغام من الأرض، لكننا رفضنا الدفع فذهبوا، وعادوا في اليوم التالي وأخبرونا أن نتوقف عن العمل في الأرض فاضطررنا لدفع مبلغ مالي مقابل أن يتكونا، وفي شهر أيار/مايو عندما بدأنا بحصد محصول القمح، اقتحمت نفس المجموعة أرضنا الزراعية وقالوا لنا إن الأرض أصبحت ملكهم والمحصول لهم ويجب علينا مغادرتها، وحينها بدأ أخي بالصراخ عليهم فشهروا الأسلحة في وجهنا واعتقلوا شقيقي ونقلوه إلى مقرهم، وعندما طالبناهم بالإفراج عن شقيقي طلبوا منا أن نبصم على أوراق نتنازل بموجبها عن أرضنا مقابل إطلاق سراح شقيقي، وهو ما حصل فعلا بعدما بصمنا على الأوراق أطلقوا سراح شقيقي".

وفي حادثة ثانية، قرب قرية "حمام التركمان" في منطقة سلوك، قامت "فرقة السلطان مراد" بإجبار عائلة (وهما أخوين ورثا أرضاً عن والدهما) على التوقيع على عقد بيع قطعي للأرض التي يملكانها (140 دونماً) تحت تهديد السلاح حيث قاموا باعتقال الأخوين وتهديدهما بالقتل ما لم يتم التنازل عن الأرض. وقال أحد أفراد العائلة لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة في هذا الصدد:

"عندما اقترب موسم حصاد القمح داهمت مجموعة مسلحة يقودها (بشير العموري وعروة الدعفيس) وتتبع لفرقة السلطان مراد، أرضنا الزراعية أثناء عملية الحصاد، وأخذوا يقيسون مساحة الأرض، وبعد أيام عندما انتهينا من عملية الحصاد ووضع المحصول في أكياس داهمت قوة مؤلفة من 14 مسلحاً أرضنا الزراعية والمنزل وسرقوا أوراق ملكية الأرض، وقاموا باعتقالي أنا وشقيقي بتهم واهية وهي التعامل مع قوات سوريا الديمقراطية وتصوير المواقع العسكرية لصالحها، ونقلونا إلى مقرهم قرب بلدة سلوك، وبعدها نقلونا إلى المقر الرئيسي قرب سوق الدجاج في مدينة رأس العين/سري كانيه، وبقينا قيد الاعتقال يومين وفي اليوم الثالث أطلقوا سراحنا بعدما وضعوا بصماتنا على أوراق لم نعرف محتواها بشكل كامل، وبعد عودتنا إلى المنزل ذهبنا إلى وجهاء العشائر حتى يتوسطون لنا لنعرف على ماذا بصمنا وكانت المفاجأة أنهم وضعوا بصماتنا على أوراق التنازل عن ملكية الأرض، وبعد عدة وساطات من الوجهاء وافق الفصيل على أن يقوم بتأجيرنا الأرض مقابل 500 ألف ليرة سورية كل سنة وعرفنا أنه بصمنا على عقد بيع قطعي للأرض من قبلنا لهم".

وفي حادثة ثالثة، وفي قرية "العلي باجلية" بريف تل أبيض، قام عناصر من "اللواء 122" التابع لفرقة "أحرار الشرقية" بالاستيلاء على أرض زراعية ومنزل في شهر نيسان/أبريل 2020، واعتقال صاحب المملك (م. م. ر) والذي ما يزال مصيره مجهولاً حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

وقالت الشاهدة وهي أحد أفراد العائلة واسمها (ف. س) في شهادتها للباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة:

"جاء المدعو (أبو حسن أوباما) مع النقيب (أبو يوسف) التابعين للواء 112 إلى منزلنا الكائن جنوب قرية العلي باجلية جنوب تل أبيض، وطلبوا زوجي على عجل، ولدى خروجه طالبوه بأوراق تثبت ملكيته للأرض مع تاريخ امتلاكه لها، ولكن زوجي رفض اعطاءهم الأوراق إلا في المحكمة أو بحضور وجهاء

القرية خشية منه على الأوراق، إلا أن (أبو حسن أوباما) تهجم على زوجي وقال له أنتم عملاء قوات سوريا الديمقراطية وأبناؤك يعملون معها، ثم طلب عناصر اللواء منه أن يخلي المنزل والأرض التي تبلغ مساحتها 230 دونم خلال 48 ساعة وإلا اعتقلوه وأخرجوه عنوة".

وأضافت الشاهدة:

"توجه زوجي إلى الشيخ (محمد الخليل) في تل أبيض وذهبا معاً إلى المحكمة التابعة للجبهة الشامية والتي وعدتنا خيراً، إلا أنه بعد 3 أيام جاء (أبو حسن أوباما) و معه نحو 10 عناصر بسيارتين و أطلقوا النار في الهواء و اقتادوا زوجي معهم إلى معتقل ببلدة سلوك، و طلبوا مني مغادرة المنزل فوراً".

## رابعاً: مصير المحصول المنهوب:

بحسب تقديرات أولية للحكومة السورية المؤقتة التابعة للائتلاف، فإن محصول الحبوب لهذا الموسم قد بلغ مليون طن في منطقة "نبع السلام" وحدها، وقد قال المسؤول في الحكومة المؤقتة والذي التقته سوريون خلال شهر تموز/يونيو 2020 مايلي:

"إن الإحصاءات الأولية لحجم محصول الحبوب (القمح والشعير) في منطقة "نبع السلام" بلغ نحو مليون طن، بسعر 200 دولار أمريكي لكل طن، وقد تعهدت الحكومة التركية بشراءه، كما قامت شركات تركية خاصة بإدخال آليات للحصاد من تركيا إلى منطقتي تل أبيض ورأس العين/سري كانيه، بلغ عددها 36 آلة حصاد وقامت بالفعل هذه الشركات بحصاد وشراء الحبوب من مالكي الأراضي بعد الاتفاق معهم".

وحول المحاصيل والكميات التي تم نهبها/الاستيلاء عليها من قبل عناصر الجيش الوطني، ووفق المصدر ذاته فإن المحصول المنهوب يذهب نهاية إلى مكتب الحبوب التركي TMO بعد أن تقوم الفصائل ببيعه لفصيل "الجبهة الشامية" الذي يبيعه لتركيا عبر شركة "السنابل"، وقال المصدر ما يلي:

"إن فصيل "الجبهة الشامية" ما يزال يسيطر على عملية البيع بشكل كامل، حيث تقوم الفصائل ببيع كميات الحبوب المنهوبة بأسعار منخفضة مقارنة بأسعار السوق لشركة "السنابل" التي يديرها الفصيل وتعتبر الواجهة الاقتصادية له، والتي تقوم بدورها ببيع الكميات ذاتها لمكتب المحاصيل التركي".

وفي تفاصيل عملية شراء شركة السنابل لهذا المحصول المنهوب، فإنه بعد نهب المحاصيل يتم نقلها من الأراضي الزراعية إلى أبنية أو مستودعات أو صوامع التي تستخدمها الفصائل كأماكن للتخزين وما تزال الفصائل متواجدة فيها معتبرة إياها مقرأً عسكرياً.

وحول ذلك قال شاهد عيان -وهو سائق شاحنة قام بنقل حبوب مرات عدة- في حديثه مع الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة ما يلي:

"بعد أن تقوم الفصائل بنهب المحصول من الفلاح، يتم نقله إلى مستودعات خاصة بكل فصيل، على سبيل المثال أنا رأيت مستودعين لفصيل السلطان مراد في مدينة رأس العين/سري كانيه، وفي تل حلف هناك مستودع لفرقة الحمزة، ومستودع لأحرار الشرقية في بلدة سلوك، و3 مستودعات في تل أبيض للجبهة الشامية، ويتم بيع كافة هذه الحبوب إلى فصيل الجبهة الشامية حيث يرسل أشخاص إلى مستودعات الفصائل على أنهم تجار مدنيون يقومون بشراء المحصول المنهوب وينقلوه إلى مستودعات شركة السنابل

في تل أبيض، ويتم تنظيم عقود شراء بين الطرفين على أنهم أشخاص مدنيون، في كل مرة يحضرون أشخاص مدنيون للتوقيع على العقود، وبعدها تقوم شركة السنابل ببيع المحصول المنهوب لمكتب الحبوب التركي بموجب عقد الشراء السابق".

أيضاً حول الأمر ذاته، تحدث الباحث الميداني لدى سوريون مع مقاتل سابق في فصيل "أحرار الشرقية" -ترك الفصيل مؤخراً- والذي قال:

"إن فصيل الجبهة الشامية يقوم بإرسال أشخاص مدنيين نيابة عنه لشراء المحاصيل المنهوبة من الفصائل ونقلها إلى مستودعات شركة السنابل، أنا أعرف شخصان تعاملنا معهم هما أبو حمزة الشامي وأبو يعرب، وهناك أشخاص آخرون مسجلون كتجار لدى شركة السنابل، أيضاً في بعض المرات القليلة وليس دائماً كان فصيل الحمزات يبيع كميات الحبوب المنهوبة بشكل مباشر لمكتب الحبوب التركي دون وجود وسيط أو تاجر".

ويضاف إلى ذلك، استمرار الحكومة التركية باستيراد الحبوب من المناطق الخاضعة للجيش الوطني المعارض التابع لها، حيث ازدادت وتيرة عملية الاستيراد بشكل ملحوظ بعد سيطرتها على منطقتي رأس العين/سري كانيه وتل أبيض، حيث افتتح مكتب المحاصيل التركي أفرعاً له هناك.

ونشط مكتب المحاصيل التركي TMO في منطقة رأس العين/سري كانيه بشكل كبير بعد أن عقد اتفاقاً/تفاهماً مع المجلس المحلي هناك، والذي نشر على حساباته الرسمية في مواقع التواصل الاجتماعي عن كيفية التسجيل لبيع المحصول والأسعار المعلنة من قبل مكتب المحاصيل التركي، ويضاف إلى ذلك عمليات الاستيراد التي يقوم بها الفرع التابع لمكتب المحاصيل التركي في منطقة تل أبيض أساساً والتي بدأت هناك قبل رأس العين.



صورة رقم (5) - صور مأخوذة من الحساب الرسمي للمجلس المحلي في مدينة رأس العين لإعلان عن تسويق المحاصيل عبر مؤسسة الحبوب التركية.

وكان المجلس المحلي قد أعلن يوم 1 أيلول/سبتمبر 2020 عن مسابقة لتوظيف كادر في "مركز حبوب رأس العين" الذي تم الإعلان عنه يوم 1 تموز/يوليو 2020 على حساب المجلس المحلي ذاته، كما سبق أن أعلن المجلس عن اعتزام تركيا فتح بوابة جمركية في رأس العين وذلك يوم 20 حزيران/يونيو 2020.

أيضاً، أكد مسؤول في مؤسسة الحبوب التابعة للحكمة السورية المؤقتة/الائتلاف الوطني في حديثه مع الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة، أن مكتب الحبوب التركي TMO والمجلس المحلي في رأس العين عقدا اتفاقاً يقضي بتعهد الأول بشراء كامل محصول الحبوب من المنطقة وبقيام مكتب البريد والنقل التركي بعملية نقل الحبوب ودفع الثمن.

## خامساً: التبعات القانونية لعملية وضع اليد/الاستيلاء/النهب للأراضي الزراعية:

يعتبر القيام بنهب أو سلب ملكية الأفراد بالقوة من قبل عناصر الجيش الوطني انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي والقانون السوري على حد سواء، وسبق أن تم توثيق الكثير من عمليات النهب في مناطق عدة سابقاً، ولكن تعد هذه المرة الأولى التي يتم فيها إجبار المالك على التوقيع أو البصم على مستندات نقل ملكية وعقود بيع، الأمر الذي يحذر من إمكانية القيام فعلياً بنقل هذه الملكية لا وضع اليد عليها فقط في الوقت الراهن.

ولتوضيح التبعات القانونية لعملية إجبار المالك على توقيع أوراق بيع أو نقل الملكية قام الخبير القانوني الخاص بسوريون من أجل الحقيقة والعدالة بتفصيل وشرح الحالة من وجهة نظر قانونية وطرح إجراء مؤقت يساعد في حماية الملكية.

يوصف قانون العقوبات السوري حادثة إكراه الشخص على التوقيع أو البصم على عقد بيع ملكيته المذكور آنفاً على أنها حادثة "غصب توقيع" ويعتبر التوقيع على العقد هذا باطلاً في حال تمكن المتضرر من إثبات وقوع عملية الإكراه وعليه بداية التوجه (هو أو وكيله) إلى المحاكم الرسمية التابعة للدولة السورية لرفع دعوى "غصب توقيع" والتي يتم بموجبها وقف تنفيذ أو إنجاز كافة المعاملات المتعلقة بنقل ملكية العقار المغصوب لحين بت المحكمة بالقضية، وذلك بموجب المادة 635 من قانون العقوبات السوري رقم 148 لعام 1949.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من وقوع الحادثة في نطاق/مكان خارج عن سيطرة الحكومة السورية إلا أن إنجاز كافة المعاملات الرسمية مهما تنوعت ماتزال بيد السلطات السورية التي تعتبر حتى الآن حكومة شرعية وقائمة باعتراف دولي -من الناحية القانونية-، وبالتالي إن أي معاملات لا تجري ضمنها لا يعتد بها.

وفي حالة "الفوضى الأمنية" وسهولة ضياع الحقوق الناتجة عنها إضافة إلى الفساد الموجود في المؤسسات الحكومية فإنه من الممكن أن يقوم الغاصب (أياً كانت صفته مدنياً أو عسكرياً) بتقديم رشوى و/أو أوراق مزورة نيابة عن المتضرر/مسلوب الحق، ونقل الملكية بهذه الطريقة غير الشرعية.

وعلى الرغم من كون رئيس الجمهورية السورية "بشار الأسد" قد أصدر المرسوم التشريعي رقم 11 لعام 2019 الخاص بوقف عمليات تسجيل الحقوق العينية العقارية في الدوائر العقارية المغلقة بسبب الأوضاع الأمنية الطارئة (أي المعاملات التي تجري في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية)، إلا أن هذا المرسوم نص أيضاً في المادة الثانية والثالثة منه على تسجيل الواقعات فيما يسمى "السجل اليومي المكمل" وحدد أصول وإجراءات وشروط مسك السجل اليومي المذكور والذي يعتد به مرجعاً وأساساً بعد اعلان قرار إنهاء وقف عمليات التسجيل، ويتم نقل

الواقعات/ القيود العقارية التي سُجلت في السجل اليومي المكمل إلى المكان المخصص لها في الصحيفة العقارية بعد التأكد من موافقة مضمونها ووثائقها للأصول والقانون.

وينتج عن ذلك أن الغاصب في كلا الحالتين يستطيع القيام أو البدء بإجراءات نقل الملكية للعقار الذي تم غصبه بالقوة، ما لم يقيم المتضرر/مسلوب الحق بالتقدم أولاً بإجراء دعوى "غصب التوقيع".

## سادساً: من هي الفصائل المسؤولة عن ارتكاب الانتهاك:

وحول تحمل الجيش الوطني المعارض وقيادته المسؤولية المباشرة عن عمليات السلب والنهب التي قام بها عناصر منخرطون ضمنه، تحدث فريق عمل سوريون من أجل الحقيقة مع المتحدث الرسمي باسم الجيش الوطني المعارض الرائد يوسف الحمود والذي قال ما يلي:

"إنه من الممكن أن تقع مثل هذه الحوادث، بالنسبة لأمر أن يقوم قائد فصيل بإجبار أحد على توقيع/البصم على عقد بيع لأرضه أو نقل ملكية من الممكن أن يكون صحيحاً ولكن ليس بهذه الطريقة، ومن الممكن أن يحدث كأن يقوموا باستثمار الأرض بالقوة نعم ممكن قد يكون حدث".

وحول الإجراءات التي يفترض أن تقوم بها (السلطات المحلية) السلطة الموجودة على الأرض والتي تتبع للجيش الوطني المعارض، قال "الحمود":

"إن الآلية المتبعة في هذا الأمر (الشكاوي) هي توجه المظلوم أو صاحب الحق إلى الشرطة العسكرية والقضاء العسكري في المنطقة وتقديم دعوى وهناك يتم متابعة القضية من قبل القضاء العسكري والشرطة المدنية، ويتم اتخاذ الإجراءات المناسبة، يستطيع الأهالي المطالبة بحقوقهم وأراضيهم أيضاً عبر المجلس المحلي والتواصل مع مسؤولين في الجيش الوطني، وهناك جهات أخرى يمكن أن يتوجهوا لها بحال لم يحصلوا على نتيجة".

أيضاً تعهد "الحمود" بقيام الجيش الوطني بفتح تحقيق مع الشخصيات القيادية والعناصر المتورطين بعمليات استيلاء ونهب، كما وعد بمتابعة أي قضية/شكوى يتقدم بها مدنيون لاستعادة حقوقهم.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة التركية -بوصفها دولة احتلال- تتحمل المسؤولية عن الانتهاكات التي يرتكبها الجيش الوطني المعارض تبعاً لمسؤولية الدولة عن الأفعال المرتكبة من قبل أشخاص أو مجموعات تعمل في الواقع بناء على تعليماتها أو تحت إشرافها أو سيطرتها -عناصر الجيش الوطني- ومسؤوليتها عن حماية المدنيين بوصفها سلطة احتلال يتوجب عليها حفظ وصون كافة حقوق المدنيين وأوضاعهم القانونية كحقوقهم في الحياة والتملك والبقاء في ممتلكاتهم وحفظ أموالهم، وحمايتهم من أي مساس أو انتهاك. حيث سبق أن علق "كومي نايدو"، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية قائلاً:

"تركيا مسؤولة عما تقوم به الجماعات المسلحة السورية التي تدعمها وتسليحها وتوجهها. فحتى الآن، منحت تركيا هذه الجماعات المسلحة حرية ارتكاب انتهاكات جسيمة في عفرين".<sup>3</sup>

<sup>3</sup> سوريا: أدلة دامغة على جرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات التي ارتكبتها القوات التركية والجماعات المسلحة المتحالفة معها. منظمة العفو الدولية. 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019. (آخر زيارة للرابط: 27 كانون الثاني/يناير 2021).

## 1. فصيل "حرار الشرقية":

يعود تأسيس فصيل "تجمّع أحرار الشرقية" إلى العام 2016، ويقودها حالياً الرائد "أبو حاتم شقرا"، واسمه الكامل: أحمد إحسان فياض الهايس، واسم الدته سورية، وهو من مواليد 1987. ينحدر من قرية "الشقرا" في ريف دير الزور الغربي. البيانات التي تصدر من الفصيل نفسه، تعترف بتبعيته للفيلق الأول - الفرقة 12 - اللواء 123، والذي يتبع لهيئة الأركان العامة التابعة لوزارة الدفاع في الحكومة السورية المؤقتة المنبثقة عن الائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة السورية.

وبحسب المصادر التي تواصلت معها سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، فإنّ "تجمّع أحرار الشرقية" يضمّ عدّة مجموعات صغيرة أخرى منها (فصيل القادسية وفصيل أهل الأثر وأحرار الطبقة وجيش الأحفاد والفرقة 20 وتجمّع عدل) وهي مجموعات صغيرة تتكون بشكل أساسي من مقاتلين ينحدرون من محافظة الرقة، ويقود "أحرار الطبقة" أحد الأشخاص ولقبه "الخال" وهو من أبناء محافظة الرقة، ويقود "جيش الأحفاد" شخص يدعى "أبو أحمد مهنا".

وعند بداية تشكيل التجمّع برزت أسماء عدّة مجموعات انضوت تحت لواء التجمّع منها (لواء الأحواز ودرع الأنصار وجند التوحيد ولواء البراء بن مالك). وينحدر جزء قليل من مقاتلي التجمّع من محافظة الرقة والحسكة ومنطقتي مسكنة/مسكنه ومنبج، أما باقي مقاتلي "أحرار الشرقية" الذين يشكّلون النسبة الساحقة للفصيل فهم ينحدرون من محافظة دير الزور، وينحدرون بشكل رئيسي من عشيرة البكاره/البقارة.

دخل "أبو حاتم شقرا" سوريا في شهر تمّوز/يوليو 2011، قادماً من الأردن حيث كان يعمل، وكان من بين أولى العمليات العسكرية التي قام بها هي عملية ضرب حاجز عسكري للجيش السوري في "حاران العواميد" في ريف دمشق (الأشهر الأخيرة من العام 2011). وبقي في منطقة الغوطة الشرقية حتى العام 2013، حيث انضم إلى "حركة أحرار الشام الإسلامية" ثم انتقل إلى محافظة دير الزور في العام 2014 وهو مازال يحارب مع أحرار الشام، ثم غادر دير الزور بعد سيطرة جبهة النصرة/تنظيم قاعدة الجهاد ولاحقاً تنظيم الدولة الإسلامية/داعش عليها، حيث كانوا على خلاف وقامت الأخيرة بطردهم من المحافظة. انتشر مقاتلو الفصيل في محافظة إدلب السورية وتحديداً في منطقة سرمدا، قبل تمرّكهم لاحقاً في مدينة الباب بريف حلب الشمالي، وأصبح مدعوماً وممولاً من تركيا بشكل كامل، يقع مقرهم الرئيسي الحالي في مدينة الراعي ولديهم إحدى المقرات العسكرية الكبيرة في مدينة الباب بريف حلب الشمالي.

شارك "تجمّع أحرار الشرقية" تحت أمرة الجيش التركي في العملية العسكرية المسماة "درع الفرات" والتي بدأتها القوات التركية بتاريخ 24 آب/أغسطس 2016، للسيطرة على مدينة جرابلس والباب وغيرها. وفي مطلع العام 2018، شارك الفصيل مرة أخرى تحت أمرة الجيش التركي في العملية العسكرية المسماة "غصن الزيتون" وذلك بتاريخ 20 كانون الثاني/يناير 2018، من أجل السيطرة على منطقة "عفرين" السورية، ذات الغالبية الكردية من السكان. وشارك مرة ثالثة تحت أمرة الجيش التركي في معارك عملية "نبع السلام" التي انطلقت بتاريخ 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019، للسيطرة على مناطق تل أبيض ورأس العين/سري كانييه في محافظة الحسكة السورية.

## 2. "فرقة السلطان مراد":

<https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/10/syria-damning-evidence-of-war-crimes-and-other-violations-by-turkish-forces-and-their-allies>

أعلن عن تشكيل "كتيبة السلطان مراد" منتصف 2012 قرب مدينة حلب، أسسه "يوسف الصالح" وهو من قرية "قره كوبري" 25 كم شرقي إزاز، القريبة من الحدود التركية.

ويقود الفرقة ثلاثة أشخاص وهم: المسؤول العام "يوسف الصالح"، والقائد الميداني "فهيم عيسى" والمسؤول العسكري العقيد "أحمد عثمان". في عام 2015 انضم للفرقة "لواء السلطان محمد الفاتح العامل في ريف حلب ولواء الشهيد زكي تركماني ولواء أشبال العقيدة".

وتحظى الفرقة بدعم كبير من تركيا كونها تعد أكبر تجمع للمقاتلين التركمانيين الموجودين في حلب وريفها شمالي سوريا. شاركت فرقة السلطان مراد في معارك ضد قوات الحكومة السورية وتنظيم الدولة الإسلامية/داعش، وعندما بدأ التدخل العسكري التركي المباشر في سوريا، شاركت إلى جانبها في عمليات "درع الفرات" و "غصن الزيتون" و "نوع السلام".

### 3. الفرقة 20 التابعة لفصيل فيلق الشام:

تم تأسيس الفرقة 20 في شهر تشرين الأول 2018، ويقودها "أبو برزان السلطاني" وهو كان القائد السابق لفصيل "أسود الشرقية". تضم الفرقة عددا من أبناء المنطقة الشرقية في سوريا وبعض المقاتلين المهجرين من منطقة القلمون في ريف دمشق، وبعد تأسيسها عملت الفرقة كحليف للقوات التركية في سوريا، وفي مقابلة صحفية عام 2018 قال قائد الفرقة: "نحن الآن نعمل ضمن المشروع التركي في الشمال، وفق الأطر والثوابت الثورية والوطنية". وشاركت الفرقة ضمن عملية "نوع السلام" وعملية "غصن الزيتون".

### 4. فرقة الحمزة/الحمزات:

بتاريخ 24 نيسان /أبريل 2016 أعلن الملازم الأول "سيف أبو بكر" عن تشكيل "فرقة الحمزة" بعد اندماج خمسة ألوية في ريف حلب الشمالي، وهي: "لواء الحمزة" و "لواء ذي قار" و "لواء رعد الشمال" و "لواء مارع الصمود" و "لواء المهام الخاصة"، وانضم إليها بعد عدة أشهر "لواء السمرقند" وعاد وانشق عنها لاحقاً.

وتتلقى فرقة الحمزة/الفرقة 22 دعماً من تركيا وتنضوي ضمن الفيلق الثاني التابع للجيش الوطني السوري المعارض الذي تدعمه تركيا، وهو تابع للحكومة السورية المؤقتة المنبثقة عن الائتلاف السوري المعارض، المدعوم غربياً.

### 5. لواء صقور الشمال:

تأسس نهاية عام 2012 في منطقة جبل الزاوية في محافظة إدلب، ويتبع حالياً للجيش الوطني المعارض ويندرج ضمن الفيلق الثاني/ الفرقة 22/ اللواء 224. مؤسس الفصيل هو أحمد حاج علي (أحمد خيرية) وقائده الحالي هو حسن حاج علي الملقب بحسن خيرية، من مواليد مدينة كنعصرة بإدلب عام 1977، انشق عن قوات الحكومة السورية عام 2012. يتواجد اللواء في محافظة إدلب وحلب وريف اللاذقية، ويقدر عدد مقاتليه بنحو 2500 مقاتل، كما له نحو 500 مقاتل في ليبيا يقودهم خليل خيرية (شقيق قائد اللواء).

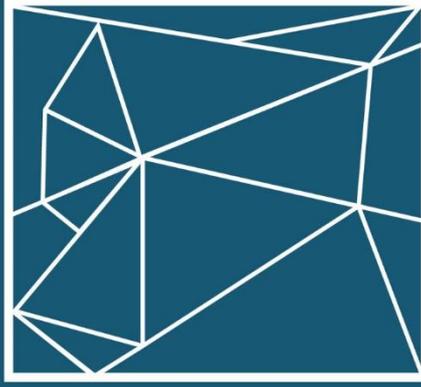
شارك اللواء في معارك عدة ضد قوات الحكومة السورية، كما شارك في عملية غص الزيتون ودرع الفرات.

## 6. فرقة المعتصم:

تم تشكيل لواء المعتصم في آب/أغسطس 2015، حيث أعلنت الفصائل العسكرية العاملة في مدينة "مارع" بريف حلب، اندماجها الكامل مع لواء "المعتصم بالله"، والذي شارك في معارك كثيرة جداً في ريف حلب، وعلى الشريط الحدودي مع تركيا، كما شارك إلى جانب تركيا في عملياتها العسكرية في شمال سوريا وشمال شرقها باسم "فرقة المعتصم" التي تنضوي ضمن تشكيلات الفيلق الثاني في الجيش الوطني السوري، ويقودها "معتصم عباس".

---

سوريون  
من أجل  
الحقيقة  
والعدالة  
Syrians  
For Truth  
& Justice



## عن المنظمة

ولدت فكرة إنشاء منظمة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» لدى أحد مؤسسيها، أثناء مشاركته في برنامج زمالة رواد الديمقراطية LDF من قبل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI)، مدفوعاً برغبته في الإسهام ببناء مستقبل بلده سوريا.

بدأ المشروع بإمكانيات متواضعة، حيث كان يقتصر على نشر قصص لسوريين تعرّضوا للاختفاء القسري والتعذيب، ونما فيما بعد ليتحول إلى منظمة راسخة تتعهد بالكشف عن جميع انتهاكات حقوق الإنسا في سوريا.

وانطلاقاً من قناعة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بأنّ التنوع والتعدد الذي اتسمت به سوريا على مرّ التاريخ هو نعمة للبلاد، فإنّ فريقنا من باحثين ومتطوعين يعمل بتفانٍ للكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في سوريا بغض النظر عن الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة تعرضت لها، وذلك بهدف تعزيز مبدأ الشمولية وضمان تمثيل المنظمة لكافة فئات الشعب السوري والتأكد من تمتع الجميع بكامل حقوقهم.

---

🌐 [www.stj-sy.org](http://www.stj-sy.org)

📘 [syriaSTJ](https://www.facebook.com/syriaSTJ)

🗣️ [@STJ\\_SyriaArabic](https://www.instagram.com/STJ_SyriaArabic)

📍 [Syrians for Truth & Justice](https://www.instagram.com/SyriansforTruthandJustice)

✉️ [editor@stj-sy.org](mailto:editor@stj-sy.org)